الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

ورشة عمل خليجية حول مكافحة غسيل الأموال

الرياض ـ أ.ش.أ: تنظم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومؤسسة النقد العربي السعودي في مقر المعهد المصرفي بالرياض اليوم وغدا ورشة عمل حول توصيات مجموعة العمل المالي «فاتف» المعدلة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
ويفتتح ورشة العمل د.عبدالرحمن بن عبدالمحسن الخلف وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي للشؤون الفنية، وعبدالله بن جمعة الشبلي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون.

«الوطني» يجني ثمار إستراتيجية التوسع والموازنة بين العائدات محلياً وخارجياً

إذا كان بنك الكويت الوطني قد بدأ قبل سنوات بجني ثمار إستراتيجيته التوسعية، فإن واقع البيئة التشغيلية في الكويت وما تركته من نتائج على أداء القطاع المصرفي بشكل عام، أعاد تسليط الضوء على مدى صوابية خيارات «الوطني» في تعزيز تواجده في أسواق خارجية مهمة، ليشكل النصف الأول من العام الحالي منعطفا مهما في هذا التوجه، مع نمو أرباح الفروع الخارجية بنسبة 44٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، وبالتالي ترتفع مساهمتها في إجمالي أرباح المجموعة إلى 30٪.
هذه التطورات تأتي في مرحلة يستعد فيها «الوطني» لتعزيز تواجده الخارجي، سواء من خلال افتتاح مزيد من الفروع أو دراسة أي فرص مناسبة للاستحواذ متى توافرت الشروط.
وفي الوقت الذي وجدت فيه المصارف الكويتية نفسها أمام تحدي ضعف البيئة التشغيلية المحلية وارتفاع منسوب العوامل الجيوسياسة، ما انعكس سلبا على أدائها على مستوى تراجع الربحية، ونمو في حجم المخصصات نتيجة انخفاض جودة الأصول، استطاع بنك الكويت الوطني الحد من هذا الواقع عبر الاستفادة من نتائج أعماله في الأسواق الخارجية، ضمن خطة إستراتيجية واضحة لتنويع إيراداته وخلق التوازن فيما بينها وبين السوق المحلية.

خطة 2020

بالمقابل فإن مثل هذا الواقع لم يكن ليعني ان إستراتيجية التوسع الخارجي للبنك وليدة اللحظة، بل هو نهج اعتمده البنك في نهاية سبعينيات القرن الماضي ليكون في طليعة المصارف والمؤسسات الخليجية والعربية التي اعتمدت مثل هذا التوجه.
وفي خطوة تهدف إلى إضفاء مزيد من الطابع المؤسسي على خطواته التوسعية، عمد البنكفي العام 2010، إلى طرح «خطة 2020» التي تبناها المجلس الاستشاري الدولي التابع للبنك، ويستهدف من خلالها رفع نسبة أرباحه من الوحدات الخارجية إلى 50٪. أما على أرض الواقع فبدا أن مثل هذه الإستراتيجية آخذة في طريقها إلى التنفيذ تعكسها مؤشرات واضحة، ويوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة إبراهيم شكري دبدوب: «ان أرباح الفروع الخارجية للبنك حققت نموا بنسبة 44٪ في النصف الأول، مشيرا إلى ان هذا الواقع ساهم في رفع نسبة أرباح الفروع الخارجية إلى 30٪ من إجمالي أرباح مجموعة بنك الكويت الوطني، ويضيف: «انه بات على نحو متزايد ان النمو في الاقتصاد الكويتي لن يكون كافيا لتحقيق القيمة المطلوبة للمساهمين، لاسيما في ظل عدم الاستقرار الناتج عن عوامل جيوسياسة».

التوجهات المستقبلية

أما عن التوجهات المستقبلية للبنك، فيبدو ان «الوطني» مستمر في إستراتيجيته المعهودة القائمة على تعزيز حضوره في الأسواق الخارجية المتواجد فيها حاليا والتي يمكن القول إنها ترتكز على محورين: الأول تعزيز حضوره في منطقة الخليج بما ينسجم مع توجه مؤسسات القطاع الخاص لتعزيز تواجدها في أسواق الدول الخليجية الست في إطار العلاقات الخليجية المشتركة، إذ يتطلع البنك لافتتاح فروع جديدة في كل من الإمارات بعد ان سبق له ان افتتح فرعا له في دبي في العام 2008، وكذلك فإنه يسعى للتواجد لأول مرة في سلطنة عمان. وهذا الواقع ينطبق أيضا على السعودية، إذ هناك توجه لتكثيف التواجد في المملكة بما يتناسب مع حجم هذه السوق، وان كانت فرصة استحواذ على مصرف قائم في المملكة تبقى قائمة متى ما توافرت الشروط الموضوعية لها بما ينسجم مع إستراتيجيته كما تفيد مصادر متابعة من داخل البنك.
أما المحور الثاني فيتمثل في توجه «الوطني» إلى رفع حصصه السوقية من الخدمات المصرفية الشاملة في الأسواق التي يتواجد فيها عبر مصارف تابعة أو زميلة قائمة بحد ذاتها، كما هو الحال في قطر عبر بنك قطر الدولي ومصر عبر البنك الوطني المصري، وهنا يلفت دبدوب إلى «ان نشاط بنك الكويت الوطني في مصر يشهدا نموا مستمرا، إذ سجلت أرباح الوطني المصري في النصف الأول من بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر أغسطس الماضي نموا بنسبة 29٪ مجددا تفاؤله بالسوق المصرية وآفاق نمو الاقتصاد، لاسيما في ظل استعادة الثقة والاستقرار واهتمام المستثمرين بهذه السوق».

أهمية السوق المحلية

في المقابل، فإن إستراتيجية التوسع الخارجي، لم تكن لتعني التخلي عن التركيز على السوق المحلية، بما يساهم في المحافظة على حصصه السوقية القيادية على مختلف المستويات المصرفية، لاسيما في ظل تزايد حدة المنافسة في ظل محدودية الفرص، هذا الواقع يؤكده دبدوب بالقول إن البنك ماض في الوقت نفسه في تعزيز موقعه في السوق الكويتية، وهو ما عكسته خطوة رفع نسبة المساهمة في بنك بوبيان من 47٪ إلى 58٪ مشيرا إلى ان هذه الخطوة «ستساهم في تعزيز عملياتنا في السوق المحلية، خصوصا في مجال الصيرفة الإسلامية التي تشهد نموا مستمرا. ومع إتمام هذه الخطوة يكون بنك بوبيان قد تحول من مجرد مؤسسة زميلة إلى تابعة وهو ما ينعكس إيجابا على البنود الرئيسية لميزانية «الوطني»، لاسيما في ظل الأداء الايجابي لـ «بوبيان» والتحسن المستمر في أدائه.
من جهة أخرى، يلفت الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى ان ميزانية الكويت تسجل فوائض كبيرة نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار النفط في الأسواق العالمية، مشيرا إلى ان التدفقات الناتجة عن النفط ساهمت في خفض معدل الفائدة بين المصارف (InterBank) لثلاثة أشهر من 0,8125 ٪في بداية العام إلى 0,6250٪، متوقعا ان يترك انخفاض تكلفة التمويل أثرا إيجابيا على نتائج البنك في تعزيز موقعه في السوق الكويتية، وهو ما عكسته خطوة رفع نسبة المساهمة في بنك بوبيان من 47٪ إلى 58٪ مشيرا إلى ان هذه الخطوة «ستساهم في تعزيز عملياتنا في السوق المحلية، خصوصا في مجال الصيرفة الإسلامية التي تشهد نموا مستمرا. ومع إتمام هذه الخطوة يكون بنك بوبيان قد تحول من مجرد مؤسسة زميلة إلى تابعة وهو ما ينعكس إيجابا على البنود الرئيسية لميزانية «الوطني»، لاسيما في ظل الأداء الايجابي لـ «بوبيان» والتحسن المستمر في أدائه.
من جهة أخرى، يلفت الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى ان ميزانية الكويت تسجل فوائض كبيرة نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار النفط في الأسواق العالمية، مشيرا إلى ان التدفقات الناتجة عن النفط ساهمت في خفض معدل الفائدة بين المصارف (InterBank) لثلاثة أشهر من 0,8125 ٪في بداية العام إلى 0,6250٪، متوقعا ان يترك انخفاض تكلفة التمويل أثرا إيجابيا على نتائج البنك وهو ما سيظهر مع نهاية العام الحالي.

الأداء المالي

هذا، وكانت أرباح البنك عن النصف الأول قد بلغت نحو 431,2 مليون دولار، (120,8 مليون دينار) ليستحوذ بذلك على نسبة 47٪ من إجمالي أرباح القطاع المصرفي في الكويت، مكرسا بذلك موقعه في صدارة المصارف الكويتية من حيث المؤشرات الرئيسية. وإلى جانب هذا الأداء المالي، فقد استمر «الوطني» في تكريس إستراتيجيته المتحفظة، لاسيما في ظل التراجع المستمر في أداء سوق الكويت للأوراق المالية منذ بداية العام الحالي، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الاستثماري في الكويت، ونتيجة لهذا الواقع، لجأ البنك إلى تجنيب مخصصات بقيمة 96,4 مليون دولار (27 مليون دينار) في الربع الثاني من العام، ويوضح دبدوب: «ان ما تم تجنيبه ينضوي تحت بند المخصصات الاحترازية لمواجهة ضعف الآفاق الاقتصادية وتراجع البيئة التشغيلية المحلية بسبب ضعف الإنفاق العام وعدم طرح مشاريع جديدة، إلى جانب انخفاض قيم الضمانات من الأسهم المحلية». في المقابل استقرت الأرباح التشغيلية للبنك عند 943 مليون دولار، فيما سجلت الموجودات نموا بنسبة 4,4٪ لتصل إلى 51,1 مليار دولار، وكذلك ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 4,9٪ لتصل إلى 8,2 مليارات كما في نهاية يونيو الماضي.

الأعلى تصنيفاً شرق أوسطياً

اللافت في تجربة بنك الكويت الوطني، محافظته منذ سنوات طويلة على التصنيف الأعلى بين مصارف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية في السوق المحلية، مقارنة بما تتمتع به مصارف خارجية بالعديد من الفرص ووسائل الدعم غير المباشرة. وقبل أشهر قليلة أعادت وكالة Fitch التأكيد على تصنيفها الطويل الأجل لبنك الكويت الوطني عند درجة AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة مؤكدة على موقعه المتقدم في السوق المحلية ومحافظته على جودة أصوله في وقت تواجه فيه البيئة التشغيلية العديد من الصعوبات.
من جهة أخرى، فقد جاء «الوطني» في المرتبة الـ 34 ضمن قائمة «جلوبال فاينانس» لأكثر 50 بنكا أمانا في العالم للعام 2012، متقدما على مصارف عالمية كبرى كبنك بي أن بي باريبا (BNPParibas)، ستاندرد تشارترد (Standerd Charter)، بلز فارغو (Wells Fargo)، دويتشه بنك (Deutshe Bank)، كريديه سويس (Credit Suisse)، بنك باركليز (Barclys)، كريديه أجريكول (Credit Agricole) وغيرها. ويعكس هذا التصنيف القوة المالية للبنك والسمعة التي يحظى بها على الساحة الدولية، علما انه المصرف العربي الوحيد الذي يحتفظ بموقعه ضمن هذه القائمة للمرة السادسة على التوالي.

● محمود فاروق

إبراهيم دبدوب

رفع «الوطني» نسبة مساهمته في «بوبيان» الإسلامي إلى 58٪

ربحية الفروع الخارجية نمت 44٪ في النصف الأول وساهمت بـ 30٪ من إجمالي الأرباح

.. والبنك يواصل حملته لمكافأة عملائه «الشباب» بسيارة BMW X3 2012

يستمر بنك الكويت الوطني بحملته لمكافأة عملائه الشباب الحاليين والجدد بسيارة BMW X3 2012، وتشهد هذه الحملة التي تستمر لغاية ديسمبر المقبل اقبالا متزايدا من قبل العملاء الشباب الجدد ممن يقومون بتحويل مخصصات الطالب الخاصة بهم إلى حساب «الشباب». ويهدف البنك الوطني من خلال هذا العرض إلى تعزيز ثقافة الادخار لدى الشباب ومساعدتهم على إدارة شؤونهم المصرفية بكفاءة، وفي الوقت نفسه مكافأتهم بأفضل العروض والجوائز. ويتيح هذا العرض لجميع عملاء حساب «الشباب» الحاليين والجدد الحصول على فرصة للفوز بسيارة BMW فئة X3 التي سيتم السحب عليها في شهر يناير المقبل، بمجرد أن يقوموا بتحويل مخصصاتهم الطلابية الشهرية التي يحصلون عليها من الجامعات أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي إلى حساب «الشباب». هذا ويسعى البنك الوطني باستمرار إلى دعم الشباب في الكويت وتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم المالية وتوفير مزايا حصرية وتحقيق القيمة المضافة لهم بما يتناسب وأسلوب حياتهم. تجدر الإشارة إلى أن حساب «الشباب» لدى «الوطني» يتميز بعروضه ومنتجاته المبتكرة والمعدة خصيصا لتلبية احتياجات عملائه من طلبة الجامعات والمعاهد العليا ممن تتراوح أعمارهم بين 17 و23 عاما.

بوستر الحملة

ارتفاع صادرات النفط الخام الكويتي لليابان

طوكيو ـ كونا: ذكرت الحكومة اليابانية امس ان صادرات النفط الخام الكويتي لليابان ارتفعت في شهر اغسطس الماضي بنسبة 177,6٪ عن العام الماضي لتصل الى اعلى مستوى لها منذ 42 شهرا بحوالي 10,9 ملايين برميل اي 352 ألف برميل يوميا. وذكرت وكالة الطاقة والموارد الطبيعية اليابانية في تقرير اولي ان الكويت وهي رابع اكبر مزود نفط لليابان قدمت نسبة 9,8٪ من اجمالي واردات اليابان من النفط الخام في شهر اغسطس الماضي مقارنة بنسبة 3,6٪ في الفترة نفسها من العام الماضي ونسبة 4,9٪ في شهر يوليو الماضي. وارتفع اجمالي واردات اليابان من النفط الخام في شهر اغسطس الماضي بنسبة 2,9٪ على اساس سنوي ليصل الى 111,77 مليون برميل اي 3,61 ملايين برميل يوميا للمرة الاولى منذ شهرين في حين شكلت الشحنات من الشرق الاوسط نسبة 84,3٪ من الاجمالي مرتفعة بنسبة 1,5٪ عن العام الماضي. ولاتزال المملكة العربية السعودية اكبر مزود نفط لليابان مع زيادة الواردات من المملكة بنسبة 6,9٪ لتصل الى 1,09 مليون برميل يوميا تليها دولة الامارات العربية المتحدة حيث بلغت صادراتها لليابان 766 ألف برميل يوميا متراجعة بنسبة 7٪.
واحتلت قطر المرتبة الثالثة حيث بلغت صادراتها لليابان 476 ألف برميل مرتفعة بنسبة 36,9٪، في حين جاءت روسيا بالمرتبة الخامسة بحوالي 148 ألف برميل متراجعة بنسبة 22,5٪.

«ديلويت»: التغيير يدق أبواب التقارير المالية في الشرق الأوسط

استضافت ديلويت «منتدى ديلويت للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للاخصائيين» في دبي حيث جمعت مسؤولين عالميين تطرقوا إلى أحدث التطورات التي شهدتها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يشكل هذا المنتدى جزءا من مجموعة مؤتمرات ديلويت في الشرق الأوسط والهادفة إلى مساعدة المنطقة على مواكبة أحدث التطورات في هذا المجال وهو يتوجه للاخصائيين لمعالجة النواحي المتقدمة في تطبيق هذه المعايير.
وقد ركز خبراء ديلويت في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على المجالات المعقدة في إعداد التقارير المالية والمواضيع التي شهدت تغييرات ملحوظة في السنوات الأخيرة. وتتضمن هذه الأخيرة: أحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حول البيانات المالية وقياس القيمة العادلة، والترتيبات المشتركة، والكشف عن المصالح في المؤسسات الأخرى، والادوات المالية، ومسودات العرض حول «الإيجارات» و«تعريف الإيرادات».
وقد باتت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهي مجموعة من المعايير الدولية للمحاسبة، معتمدة ومستخدمة في أكثر من 120 دولة حول العالم، بما فيها معظم دول الشرق الأوسط. في هذا السياق، يقول عباس علي ميرزا، الشريك والمدقق المالي في ديلويت الشرق الأوسط، والعضو في فريق خبراء ديلويت في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية «من المتوقع أن تساهم التعديلات المتواصلة في مجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحالية في تغيير جذري في إعداد التقارير المالية. ويتوقع وجود تحديات لدى تطبيقها من قبل الشركات التي تستخدم المعايير الدولية هذه والتي سيستعين بها المستثمرون واصحاب المصالح من رجال الأعمال حول العالم».
وقد تضمن «منتدى ديلويت المتخصص للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» مداخلات من مشاركين دوليين كان بينهم فيرونيكا بول، الرئيسة التنفيذية العالمية في ديلويت للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأندرو سبونر، شريك في مركز ديلويت المتخصص في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ورئيس لجنة الخبراء الاستشاريين في ديلويت حول «الأدوات المالية».
وقد صدرت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مؤخرا (والتي يروج لها مجلس المعايير المحاسبية العالمية) في الأنباء المالية الدولية، بسبب تباين الآراء حول «الأدوات المالية»، موضوع الخلاف، التي أعرب عنها مجلس المعايير المحاسبية العالمي ومجلس المعايير المحاسبية الفيدرالي، الذي يتولى وضع المعايير الأميركية في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، طرح التقرير السنوي النهائي الصادر عن «اللجنة الأميركية للسندات والبورصة» في وقت سابق من هذه السنة مناقشة مفصلة للقضايا الحساسة والمجالات المحورية ومنها التقدم الذي أحرز في عملية تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والحفاظ عليها من قبل اللجنة الدولية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مجلس المعايير المحاسبية الفيدرالي. ويشار إلى أن هذا التقرير لم يبين الموقف الأميركي الذي طال انتظاره حول ما إذا كان ينبغي السماح للشركات الأميركية باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إعداد تقاريرها المالية أو فرض هذا الأمر عليها.
وقد أدت بعض الملاحظات الواردة في التقرير إلى إشعال جدل ملحوظ في عالم المحاسبة الدولية حيث ان أكثر من 120 دولة تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية».

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 21 عقاراً

تداول 27 عقاراً خاصاً بقيمة 5,2 ملايين دينار و6 عقارات استثمارية بـ 5,1 ملايين

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 22 الى 23 اغسطس الماضي الى أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 12 أغسطس الى 16 اغسطس الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 27 عقارا بمبلغ قدره 5,2 ملايين دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 6 عقارات بقيمة 5,1 ملايين دينار ولم يشهد العقار التجاري او المخازن او الحرفي أو الشريط الساحلي اي تحرك خلال هذه الفترة.
وجاء في الإحصاءات ان إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 22 الى 23 اغسطس الماضي بلغ 33 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 124 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 91 عقارا، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 79 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

انخفاض التداول على العقارات الاستثمارية والخاصة والتجارية واستقرار المخازن والشريط الساحلي والمعارض خلال أسبوع

3 صفقات قيمتها 4 ملايين دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 22 إلى 23 اغسطس الماضي، عن 3 صفقات مليونية بقيمة 4 ملايين دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وتمت هذه الصفقات في العقار الاستثماري، حيث كانت عبارة عن 3 قطع اراض مساحة كل واحدة 1000 متر وقيمة كل واحدة على حدة 1,3 مليون دينار تقريبا كائنة جميعها في منطقة صباح السالم.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 11 عقارا، وانخفض المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة للعقار التجاري في حين استقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات «المخازن» و«المعارض» و«الشريط الساحلي» خلال هذه الفترة.
اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 22 الى 23 اغسطس الماضي فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ عقارا واحدا بمبلغ قدره 255 الف دينار ولم يشهد العقار الاستثماري او التجاري او المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الاسبوع.
اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ عقارا واحدا مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 11 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 10 عقارات.
ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع 10 عقارات واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقارات «الاستثماري» و«التجاري» و «المخازن» خلال هذه الفترة.
ووفقا لاحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المرتبة الاولى من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 22 الى 23 اغسطس الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 21 عقارا تداول منها 18 عقارا في العقار الخاص و3 عقارات في العقار الاستثماري اما عن الوكالات العقارية فلم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.
واحتلت محافظة مبارك الكبير المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 5 عقارات تداول منها عقاران في العقار الخاص و3 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.
وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 3 عقارات تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.
وجاءات محافظة الجهراء في المرتبة الرابعة من خلال تداول عقارين في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الاسبوع.
وجاءت محافظتا حولي والفروانية في المرتبة الخامسة مكررا من حيث التداولات العقارية من خلال تداول عقار واحد لكل محافظة على حدة في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظتان باي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان

الوكالات العقارية

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0	0
حولي (2)	0	0	0	0	0
الفروانية (3)	0	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	1	0	0	0	0
الأحمدي (5)	0	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	1	0	0	0	0

العقود المسجلة

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	الشريط الساحلي	مخازن
العاصمة (1)	3	0	0	0	0	0
حولي (2)	1	0	0	0	0	0
الفروانية (3)	1	0	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	2	3	0	0	0	0
الأحمدي (5)	18	3	0	0	0	0
الجهراء (6)	2	0	0	0	0	0
المجموع	27	6	0	0	0	0